

  
**الجريدة الرسمية**  
**للمملكة الأردنية الهاشمية**

عمان : السبت ٩ شعبان سنة ١٣٩٥ هـ . الموافق ١٦ آب سنة ١٩٧٥ م . العدد ٢٥٧٢

**الفهرس**

**صفحة**

١٢٨٨	قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية	قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٥
١٢٩٠	قانون معدل لقانون الصحة العامة	قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٧٥
١٢٩١	قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية	قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٥
١٢٩٢	قانون معدل لقانون الجامعة الاردنية	قانون مؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٥
١٢٩٥	نظام مقاولات الاشغال لسلطة الكهرباء الاردنية	نظام رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٥
١٢٩٩	نظام معدل لنظام التقسيات الادارية	نظام رقم (٧٠) لسنة ١٩٧٥
١٣٠١	قرار رقم (١٤) لسنة ١٩٧٥ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين	
١٣٠٣	تعليمات معدلة لتعليمات بدل خدمات المنطقة الحرة في العقبة	
١٣٠٣	تصحيح خطأ مطبعي	

هنا من الأشغال

## نحسب الله الملك محمد بن عبد الله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للباب (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٦/١٩٧٥

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موعده التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده:

قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٥

## قانون معدل لقانون خدمة الضباط

في القوات المسلحة الاردنية

-----

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٥ ) ويقرأ مع القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثالثة من القانون الاصلي حسبما عدلت بالقانون المؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٧٥ باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرتين (أ، ب) منها :

« المفتش العام للقوات المسلحة عضواً »

المادة ٣- تلغى المادة ١٣٤ من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي : - :

المادة ١٣٤ :

أ - لمجلس الوزراء بتنسيب من وزير الدفاع ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون ، وتحقيق الغايات المقصودة منه في توفير اقصى الامكانيات الضرورية لرفع كفاءة ضباط وافراد القوات المسلحة وابتعاد الظروف والعوامل والحوافز التي تساعد على تركيز قدراتهم ورفع معنوياتهم في خدمة القوات المسلحة ، بما في ذلك :

١ - انشاء وإدارة المدارس والمعاهد لتعليم ابناء العاملين في القوات المسلحة وتعيين الهيئات التدريسية لها .

٢ - انشاء وإدارة المؤسسات التعليمية الخاصة بالمهن الطبية وغيرها من المهن لمنفعة القوات المسلحة وتعيين الهيئات التدريسية لها .

٣ - انشاء وإدارة صناديق الادخار والاسكان والضمان بمختلف انواعه لمنفعة العاملين في القوات المسلحة وتحديد شروط الاشتراك فيها والانتفاع منها .

ب- بالرغم مما ورد او سيرد في اي تشريع آخر تكون المدارس والمعاهد التعليمية والصناديق التي يتم انشاؤها بمقتضى احكام هذه المسادة معفاة من جميع الضرائب والرسوم والرخص والتكليف الاخرى من اي نوع كان سواء كانت مباشرة او غير مباشرة وعائدة للخزينة العامة او الدوائر الرسمية او البلديات او المؤسسات الحكومية الاخرى بما في ذلك رسوم الجمارك والاستيراد وكافة معاملاتها ، وينطبق هذا الاعفاء ايضا على معاملات التجزئة والافراز والقروض التي تمنحها او تعقدها مع الغير ويشمل ذلك رسوم الطوابع المستحقة على العقود والمستندات الناشئة عنها ومعاملات التأمين وعقد التأمين وفكه وتحويله وتنفيذه وغير ذلك.

ج - تعتبر الانظمة الخاصة بالمدارس والمعاهد والمؤسسات التعليمية المهنية الاخرى وصناديق الادخار والاسكان الخاصة او المتعلقة بالقوات المسلحة والتي صدرت قبل نفاذ هذا القانون وكأنها صدرت بموجبه وتنطبق عليها احكام هذه المسادة ، وتبقى سارية المفعول الى ان تعدل او تستبدل بغيرها استنادا الى احكام هذا القانون.

١٩٧٥/٦/١٨

الحسين بن طلال

وزير الدفاع

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي

زيد الرفاعي

هكذا من الله على

## نحس الحسن بن طهول نائب جهره الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٧/١٣

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الأمة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٧٥

### قانون معدل لقانون الصحة العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون الصحة العامة لسنة ١٩٧٥ ) ويقرأ مع القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تأنى المادة (٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنها بما يلي :-

#### المادة ٣ :

الوزارة مسؤولة عن جميع الشؤون الصحية في المملكة بما في ذلك :-

أ - تقديم الخدمات الطبية الوقائية والعلاجية .

ب - مكافحة الامراض السارية .

ج - نشر التوعية الصحية والثقافة الطبية بالوسائل المتوفرة لديها .

د - توفير التأمين الصحي للمواطنين في حدود امكانياتها .

هـ - انشاء وإدارة المؤسسات التعليمية الخاصة بالمهن الطبية على اختلاف انواعها ودرجاتها ووضع المناهج لها وتعيين الهيئات التدريسية فيها واصدار الشهادات لخريجها على ان تعتبر المؤسسات التعليمية الخاصة بالمهن الطبية القائمة عند صدور هذا القانون وكأنها مؤسسة بمقتضاه وذلك بالرغم مما ورد في اي تشريع آخر .

١٩٧٥/٧/١٣

### الحسن بن طهول

وزير التربية والتعليم دوقان الهنداوي	وزير التقني خالد الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التعمير علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب
وزير الاشغال العامة ووزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية بالوكالة محمود الحوامده	وزير دولة لشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاشغال العامة ووزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية بالوكالة عبد العزيز الخطاط	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية مروان الحمود	وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير الصحة طارد سمود القاضي	وزير الصحة ناجي حسين الطراونه	وزير الصحة راكاڤ عناد الجازي	وزير الداخلية ثروت التلهوني

## نحس الحسن بن طهول نائب جهره الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٧/١٣

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الأمة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٥

### قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٥)، ويقرأ مع القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل، وما طرأ عليه من تعديلات، كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٦) من القانون الاصيل باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واضافة الفقرتين (ب) و (ج) التاليتين اليها :-

ب - للقائد العام ان يحدد درجات ذات صفة مدنية في ملاك القوات المسلحة الاردنية، وان يحول اليها الاطباء الاختصاصيين من الضباط الذين انقضى المدة المقررة للترقية من رتبة عقيد او زعيم الى رتبة اعلى، على ان يتم التحويل بموافقة الضابط ويقرن بالارادة الملكية السامية .

ج - تحدد احكام واجراءات التحويل بمقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه المادة وحقوق وواجبات الضباط الذين يتم تحويلهم بما في ذلك شروط ترفيعهم - والعلاوات التي يستحقونها بانظمة يصدرها مجلس الوزراء . وفي جميع الاحوال تسري عليهم القوانين والانظمة والتعليمات الخاصة بالقوات المسلحة الاردنية، وتخضع خدماتهم في الدرجات ذات الصفة المدنية التي حولوا اليها لاحكام قانون التقاعد العسكري المعمول به .

١٩٧٥/٧/١٣

### الحسن بن طهول

وزير التربية والتعليم دوقان الهنداوي	وزير التقني خالد الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التعمير علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب
وزير الاشغال العامة ووزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية بالوكالة محمود الحوامده	وزير دولة لشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاشغال العامة ووزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية بالوكالة عبد العزيز الخطاط	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية مروان الحمود	وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير الصحة طارد سمود القاضي	وزير الصحة ناجي حسين الطراونه	وزير الصحة راكاڤ عناد الجازي	وزير الداخلية ثروت التلهوني

هكذا من المأهول

## نحو الحسين لله ملك من المملكه الاردنيه الهاشميه

بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٧/٢٠

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٥

## قانون معدل لقانون الجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٥

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون الجامعة الأردنية لسنة ١٩٧٥ ) ويقرأ مع القانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الخامسة من القانون الأصلي بإضافة الفقرة التالية اليها :

ي - تقديم الرعاية الطبية عن طريق المؤسسات الطبية التابعة لها .

المادة ٣ - تعدل المادة السادسة من القانون الأصلي :

أ - بإضافة البند (٦) التالي الى الفقرة (أ) منها :

٦ - مستشفى الجامعة الأردنية .

ب - بإلغاء ما جاء في الفقرة (ب) منها والإستعاضة عنه بما يلي :

( ويجوز إحداث ودمج كليات ومعاهد ومؤسسات ومراكز بحث جديدة بقرار من مجلس الأمناء بناء على تنسيب من مجلس الجامعة بإرادة ملكية سامية ) .

المادة ٤ - تعدل المادة التاسعة من القانون الأصلي بإلغاء الفقرة (و) منها والإستعاضة عنه بما يلي :

( و - تعيين نواب الرئيس والعمداء والأساتذة ومدير مستشفى الجامعة وذلك بناء على ترشيح من رئيس الجامعة على أن يقر هذا التعيين بالإرادة الملكية السامية ) .

المادة ٥ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٠) من القانون الأصلي بإضافة البنود التالية اليها :

١٠ - وكيل وزارة الصحة .

١١ - وكيل وزارة الزراعة .

١٢ - وكيل وزارة الأشغال العامة .

١٣ - مدير مستشفى الجامعة الاردنية .

١٤ - مدير مكتبة الجامعة .

المادة ٦ - تعدل المادة (١٨) من القانون الأصلي :

أ - بإضافة الفقرة (ب) التالية اليها بعد الفقرة (أ) مباشرة :

( مدير مستشفى الجامعة مسؤول عن إدارة شؤون المستشفى الطبية والادارية والمالية ، وبهذه الصفة يحارس جميع الحقوق والصلاحيات التي تضمن حسن سير العمل في المستشفى بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون والأنظمة الداخلية للجامعة والمستشفى والتعاملات الصادرة بالاستناد اليها ويقدم في نهاية كل سنة تقريراً عن شؤون المستشفى .

ب - تأخذ الفقرة (ب) من المادة (١٨) من القانون الأصلي الرقم (ج) .

المادة ٧ - تضاف المادة التالية الى القانون الأصلي بعد المادة (٢٣) منه بحيث تأخذ الرقم (٢٤) وتقرأ كما يلي :

### المادة ٢٤ :

يشكل مجلس مستشفى الجامعة يطلق عليه اسم ( مجلس المستشفى ) لتحديد كيفية تشكيله واختصاصاته بأنظمة تصدر لهذا الغرض .

المادة ٨ - يعاد ترقيم المادتين (٢٤ و ٢٥) من القانون الأصلي بحيث تأخذ المادة (٢٤) الرقم (٢٥) والمادة (٢٥) الرقم (٢٦) .

المادة ٩ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (٢٦) بإضافة العبارة التالية الى آخرها :

( ويشترط في ذلك أن يكون نصاب الأكثريه للحاضرين في أية جلسة من جلسات مجلس أمناء الجامعة من الأعضاء الأردنيين ) .

المادة ١٠ - تعدل المادة (٢٧) من القانون الأصلي بحيث يصبح رقمها (٢٨) وتلغى الفقرة (أ) منها ويستعاض عنها بما يلي :

( يقسم نواب رئيس الجامعة والعمداء وأعضاء هيئة التدريس ومدير المستشفى الأردنيون قبل مباشرة أعمالهم وكذلك المعينون منهم قبل نفاذ هذا القانون أمام رئيس الجامعة اليمين التالية :

( أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للملك والوطن وأن أحافظ على شرف المهنة وأن أقوم بواجبي بكل أمانة وإخلاص ) :

المادة ١١ - تعدل المادة (٢٨) من القانون الأصلي بحيث تأخذ الرقم (٢٩) وتعدل الفقرة (ج) منها بإضافة البند (٧) اليها : (٧) ( دخل مستشفى الجامعة ) .

هكذا من الأشهر

المادة ١٢ - تعدل المواد (٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦) من القانون الأصلي بإعادة ترقيتها على التوالي بحيث تصبح كما يلي :

(٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧) .

المادة ١٣ - رئيس الوزراء والوزراء كل حسب اختصاصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

### الحسين بن طلال

١٩٧٥/٧/٢٠

وزير التربية والتعليم خوفان الهنداوي	وزير النقل خالد الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح أبو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيح امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التكوين ووزير المواصلات بالوكالة علي حسن عوده	وزير السياحة والاقتصاد غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب	
وزير الاشغال العامة ووزير للشؤون البلدية والقروية بالوكالة محمد الخوامده	وزير دولة للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير الزراعة مروان الحمود	
وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير الصحة طراد سعود القاضي	وزير العمل ناجي حنين الطراونه	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجازي	وزير الداخلية لروت التلهوني

### نحس الحسن بن طلال نائب جبروت الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

بناءً على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٧/١٩٧٥

رئاه بوضع النظام الاتي :-

نظام رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٥

### نظام مقاولات الاشغال لسلطة الكهرباء الاردنية

صادر بمقتضى المادة ٥٢ من قانون سلطة الكهرباء الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام مقاولات الاشغال لسلطة الكهرباء الاردنية لسنة ١٩٧٥ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

السلطة	سلطة الكهرباء الاردنية
المجلس	مجلس ادارة سلطة الكهرباء الاردنية .
الرئيس	رئيس مجلس ادارة سلطة الكهرباء الاردنية .
المدير العام	مدير عام سلطة الكهرباء الاردنية .
الاشغال	الدراسات والتصاميم الهندسية وانشاء محطات التوليد والتحويل وخطوط وشبكات النقل والتوزيع الكهربائية وانشاء المباني والطرق وجميع المشاريع الهندسية المتعلقة باعمال السلطة بمختلف انواعها وادارتها وصيانتها بما في ذلك التحاليل والفحوص المخبرية والتطبيقية واللوازم الخاصة باعمال السلطة وكل ما يازم السلطة من خدمات واستشارات فنية او مهنية .

اللجنة - لجنة عطاءات مقاولات اشغال السلطة المشكلة بموجب هذا النظام :

المادة ٣ - مع مراعاة احكام هذا النظام تتولى السلطة تنفيذ الاشغال بوحدة او اكثر من الطرق التالية :-

أ - التنفيذ المباشر عن طريق السلطة .

ب - العطاء عن طريق المناقصة .

ج - التزيم بدون مناقصة .

المادة ٤ - تحال الاشغال على الماولين كما يلي :-

أ - الاشغال التي لا تتجاوز قيمتها ( ١٠٠٠ ) الف دينار بقرار من المدير العام وذلك بالطريقة التي يراها ملائمة وعلى الماول الذي يراه مناسباً .

هكذا من المأهول

ب - الأشغال التي تزيد قيمتها على ( ١٠٠٠ ) ألف دينار ولا تتجاوز ( ٥٠٠٠ ) خمسة آلاف دينار تجري إحالتها بقرار من الرئيس بتنسيب من لجنة فرعية تتألف من المدير العام رئيسا وعضوين اثنين من موظفي السلطة يعينها الرئيس .

ج - الأشغال التي تزيد قيمتها على ( ٥٠٠٠ ) خمسة آلاف دينار تجري عن طريق المناقصة ، على أن يوافق المجلس على إحالتها بتنسيب من اللجنة .

المادة ٥ - يعين المجلس من بين أعضائه لجنة تعرف بلجنة ( عطاءات ومقاولات اشغال السلطة ) تتألف من خمسة أعضاء على أن يكون المدير العام واحدا منهم ويعين المجلس احدهم رئيسا لما كذا يعين المدير العام احد موظفي السلطة سكرتيرا لهذه اللجنة .

المادة ٦ - يجري الاعلان عن اشغال السلطة والتي يجري تنفيذها عن طريق المناقصة لاستدراج العروض وفقا للاحكام والاجراءات التالية : -

أ - يجب الاعلان عن الاشغال التي يراد تنفيذها في صحيفة او أكثر من الصحف المحلية او الاجنبية قبل مدة لا تقل عن خمسة عشر يوما من موعد فتح العطاء على أن يوضح في الاعلان نوع الاشغال المطلوب تنفيذها وقيمة التأمينات التي يجب تقديمها وتاريخ اخر موعد لتقديم العروض وكيفية تقديمها ومكان وكيفية الحصول على المخططات والمواصفات والشروط ، وبالإضافة الى الاعلان في الصحف يجوز ارسال الدعوات الى من ترى السلطة فيهم الكفاءة والمقدرة على القيام بالاشغال المطلوبة .

ب - يوضع في غرفة سكرتير اللجنة صندوق مغلق بقفل محكم ذي ثلاثة مفاتيح يحتفظ كل من رئيس اللجنة والمدير العام والسكرتير بواحد منها .

ج - توضع العروض في صندوق العطاءات مباشرة من قبل المشتركين في المناقصة قبل الموعد المحدد في الاعلان ولا تقبل العروض البرقية او التي ترد متأخرة عن ذلك الموعد ويجوز ارسال العروض بالبريد المسجل شريطة وصولها قبل الموعد المحدد في الاعلان وفي هذه الحالة يجب على المناقص اعلام السلطة برقيا عن موعد ومكان ايداع العرض .

د - تقدم العروض ضمن مظارييف مغلقة ومختومة وان يكتب على الظرف بخط واضح نوع العطاء ورقمه .

المادة ٧ - أ - يفتح صندوق العطاءات في الوقت المحدد في الاعلان لفتحته بحضور اقلية اعضاء اللجنة واذا تعذر فتحه في الوقت المحدد فبجاء فتحه الى موعد آخر لا تتجاوز مدته اسبوعا واحدا عن الموعد المحدد بقرار خطي تتخذه اللجنة .

ب - لا يجوز للجنة النظر في اي عطاء اذا كان عدد العروض المقدمة اليها يقل عن ثلاثة وفي هذه الحالة يجب إعادة العروض الى اصحابها والاعلان عن العطاء مرة اخرى وللجنة النظر في العطاء واتخاذ قرارها بشأنه مهما كان عدد العروض المقدمة اليها بعد الاعلان الثاني .

ج - على اعضاء اللجنة التوقيع على العروض بعد فحص المظاريف الخاصة بها وكذلك على العينات والتأنيج المرفقة بها . ولا يجوز للجنة النظر في العروض التي وقع فيها اي خطأ كتابي او حسابي الا في الاحوال التي تكون معالجة ذلك الخطأ ممكنة دون أن يلحق من جراء تصحيحه اجحاف بالمناقضين الاخرين وعلى أن يتم التصحيح من قبل مقدمي تلك العروض قبل قبولها من قبل اللجنة ، وعلى اللجنة ان تتحقق من ان المشتركين في المناقصة حائزون على الرخص القانونية .

د - على سكرتير اللجنة الاحتفاظ بالتأمينات المرفقة بالعروض في خزانة حديدية .

هـ - يجوز للجنة الاستعانة بأصحاب الخبرة والاختصاص من موظفي السلطة او من غيرهم ولها الحق في اجراء الفحوص المخبرية في مختبر واحد او أكثر في المملكة او خارجها .

و - بعد اجراء الدراسات والاستشارات والفحوص مخبرية التي تراها اللجنة بحال العطاء على مقدم اقل او ارخص الاسعار ، وللجنة ان تتجاوز هذا العطاء اذ تبين لها ان الاسعار المقدمة فيه غير معقولة او انه لا يؤمن من انجاز الاشغال ضمن المدة وبالمواصفات المطلوبة ، على أن تبين الاسباب التي دعته الى ذلك تتجاوز بصورة منفصلة في قرار الاحالة .

ز - اذا تبين ان الاسعار المعروضة عالية او غير متناسبة مع التقديرات الموضوعة للجنة ان تعيد طرح العطاء مرة ثانية للحصول على السعر المناسب .

ح - على سكرتير اللجنة ان يدون اسماء المناقصين واسعار عروضهم والتفصيلات الاخرى المتعلقة بها على نماذج خاصة ، ويتم تسجيل القرارات على هذه النماذج والتوقيع عليها من قبل رئيس اللجنة واعضاؤها عند اتخاذ القرارات .

ط - على سكرتير اللجنة ان يتولى تنظيم قرارات اللجنة وتدقيقها ومقابلتها بالشروط والمواصفات والاسعار قبل عرضها على اللجنة لتوقيعها عليه ان يرفع القرارات الى المدير العام خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة ايام من تاريخ توقيع اعضاء اللجنة عليها ، وعلى المدير العام ان يرفعها الى المجلس في اول جلسة له تلي ذلك .

ي - يكون سكرتير اللجنة مسؤولا شخصيا عن اية اخطاء او نواقص او زيادات تقع في قرارات اللجنة ، كما يكون مسؤولا عن تنفيذ الاجراءات المنصوص عليها في هذا النظام وعن صندوق العطاءات ووضع العروض فيه خلال المدة المحددة لذلك .

ك - على السكرتير فتح سجل خاص تدون فيه جميع قرارات اللجنة بالتسلسل وتوقع من قبل رئيس اللجنة واعضاؤها .

ل - يبلغ المتعهد الذي احيل عليه العطاء قرار الاحالة خطيا وفي حالة رفضه التبليغ فعلى المدير العام مصادرة التأمين ، على أن تتم تبليغ قرارات الاحالة اما للشخص الذي احيل عليه العطاء بالذات او للوكيل القانوني له او لأي شخص يعمل لديه او يقيم معه في بيته .

م - يحتفظ سكرتير اللجنة بالتأمين الذي قدمه المتعهد الذي احيل عليه العطاء اما التأمينات الاخرى فيعيدنها الى اصحابها مقابل توافيقهم .

ن - بعد ان يتبلغ المتعهد قرار الاحالة يصبح هذا القرار بالإضافة الى شروط ومواصفات العطاء عقدا ملزما للطرفين ، واذا اخل المتعهد بأي من شروطه فللمجلس بتنسيب من اللجنة اتخاذ الاجراءات التالية مجتمعين او منفردين : -

١ - مصادرة التأمين .

هكذا من الأشغال

٢ - فسخ التمهيد وإنجاز الأشغال على حساب التمهيد .

٣ - تضمين التمهيد بالتعويضات التي يراها مناسبة إلا إذا وردت عاينها أحكام في العقد ،

س - يحتفظ سكرتير اللجنة بجميع الأوراق والوثائق المتعلقة بكل عطاء في ملف خاص للرجوع إليها عند الحاجة .

المادة ٨ - في الأحوال الاستثنائية المستعجلة التي يقرر المجلس هذه الصفة لما تعطى الأشغال على الوجه التالي شريطة بيان الأسباب الموجبة للاختيار في جميع الحالات :-

أ - عندما تتجاوز قيمة العمل (١٠٠٠) ألف دينار ولا تزيد على (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار يخق للرئيس بتنسيب من المدير العام تلزم العمل للمقاول أو الصانع الذي يختاره على أن تكون الأسعار مناسبة ومعقولة .

ب - عندما تتجاوز قيمة العمل (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار يخق للمجلس بتنسيب من اللجنة تلزم العمل للمقاول أو الصانع الذي يختاره على أن تكون الأسعار مناسبة ومعقولة .

المادة ٩ - أ - لا تؤثر الزيادة التي تظهر في قيمة الأشغال بعد إنجازها على صلاحية الجهة التي أحالت عطاءها أو قامت بتلزمها ما دامت لا تزيد على ٢٥٪ من قيمة العطاء أو العمل .

ب - إذا اقتضت ظروف العمل القيام بأشغال جديدة لم ترد لها أسعار في العطاء أو التلزم فتعتبر هذه الأشغال أعمالاً إضافية لا تحتاج إلى تلزم أو عطاء جديد شريطة أن لا يتعدى مجموع قيمة زيادة الكميات الواردة في الفقرة السابقة مع قيمة الأعمال الإضافية هذه على ٢٥٪ من قيمة العطاء أو التلزم الأساسي ويشترط أخذ موافقة الجهة التي أحالت العطاء أو قامت بتلزم العمل أصلاً على أسعار الأشغال الإضافية .

المادة ١٠ - يطبق على المقاولين جداول تصنيف المقاولين المعتمدة من قبل الجهات الرسمية المختصة .

المادة ١١ - تطبق أحكام نظام مقاولات الأشغال العامة المعمول به على أشغال السلطة في الحالات التي لا يرد عليها نص في هذا النظام .

المادة ١٢ - للمجلس إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام .

١٩٧٥/٧/١٣

### الحسن بن طلال

وزير التربية والتعليم دوقان الهنداوي	وزير النقل مخالد الحاج حسن	وزير الثقافة والأعلام صلاح أبو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيح أمين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زهد الرفاعي
--	----------------------------------	--	--	---

وزير التكوين ووزير المواصلات بالوكالة علي حسن عوده	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب
--	---------------------------------------	--------------------------------	---

وزير الأشغال العامة ووزير الشؤون البلدية والقروية بالوكالة محمود الحوامده	وزير دولة للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير الزراعة مروان الحمود
---	--	--	---------------------------------

وزير الصناعة والتجارة رجالي المعطر	وزير الصحة طاراد سعد القاضي	وزير المعدل لاجي حسين الطراونة	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجازي
--	-----------------------------------	--------------------------------------	---

وزير  
الداخلية  
ثروت التلهوني

### محرم الحسين لله ملك المملكة العربية السعودية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٧/٢٠

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧٠) لسنة ١٩٧٥

### نظام معدل لنظام التقسيمات الادارية

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام التقسيمات الادارية لسنة ١٩٧٥ ) ويقرأ مع النظام رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل الجدول رقم (٣) الملحق بالنظام الاصلي كما يلي :-

أ - تحذف القرى التالية الواردة في البند أ من الفقرة (٣) ويعاد ترقيم المدن والقرى والعشائر التي تليها :-

١ - صبيحة	٢ - صبيحة
٣ - دير القن	٤ - تل الرماح
٥ - دير الكهف	٦ - جببيه
٧ - المنسارة	٨ - الرفاعيات
٩ - ابو القرث	١٠ - الاشرفية
١١ - المكيفته	١٢ - الحميدية ( الطرايبيل )
١٣ - ام القطين	١٤ - خشاش سلتين
١٥ - منشية القبلان	١٦ - الدفيانة
١٧ - زملة الديس	١٨ - سبع صير
١٩ - حليوة المسارحة	٢٠ - البشرية
٢١ - الحسينية	٢٢ - مثناة راجل
٢٣ - العاقب	٢٤ - الجدعة
٢٥ - كوم الرف	

هكذا من الله

ب- يلغى ما ورد في البند (د) من الفقرة (٣) ويستعاض عنه بما يلي :-

د - قضاء الاجفور ومركزه الاجفور ويتألف من المدن والقرى والعشائر التالية :

١ - الاجفور	٥ - الاجفابف
٢ - الريشه الغربية	٦ - الاريتين
٣ - الريشه الشرقية	٧ - الشبيكة
٤ - الفيضة	

ج- يضاف البند التالي الى الفقرة (٣) برقم (٥) :-

هـ - قضاء صبحه ومركزه صبحه ويتألف من المدن والقرى والعشائر التالية :-

١ - صبحه	٢ - صبيحة
٣ - دير القسن	٤ - تل الرماح
٥ - دير الكهف	٦ - جبينة
٧ - المنارة	٨ - الرفاعيات
٩ - ابو القرث	١٠ - الاشرفية
١١ - المكيفته	١٢ - الحميدية ( الطراويل )
١٣ - ام القطين	١٤ - خشاع سلتين
١٥ - منشية القبلان	١٦ - الدقيانة
١٧ - زملة الدبس	١٨ - سبع صير
١٩ - حليوة المسارحة	٢٠ - البشريه
٢١ - الحسينية	٢٢ - مثناة راجل
٢٣ - العاقب	٢٤ - الجدة
٢٥ - كوم الرف	٢٦ - السويلمة
٢٧ - خشاع القن	٢٨ - جباوة
٢٩ - قاسم	٣٠ - الصالحية ( الشرفات )

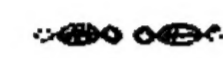
١٩٧٥/٧/٢٠

### الحسين بن طلال

وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير الثقافة والاعلام خالد الحاج حسن	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التكوين ووزير المواصلات بالوكالة علي حسن عوده	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب
وزير الاشغال العامة وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية بالوكالة محمود الحوامده	وزير دولة للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الصناعة والتجارة رجائي المشر	وزير الصحة طاراد سعود القاضي	وزير المعدل ناجي حسين الطراونه	وزير الداخلية ثروت التلهوني

### قرار رقم (١٤) لسنة ١٩٧٥

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين



بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابة المؤرخ ١٩٧٥/٦/٢٩ رقم ١٨٥٣١/١/٣/٢٥ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة (٢١ مكررة) من قانون الاستملاك المضافة بموجب القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٢ وبيان ما اذا كان من الجائز تسجيل الارض المستملكة على اسم المنشئ اذا كان التعويض الذي تقرر تقسيطه بموجب هذه المادة لم يتم دفعه كاملا الى صاحب الارض او الى صندوق الخزينة كوديعة ام ان التسجيل موقوف على تسديد كافة الاقساط ؟

وبعد الاطلاع على كتاب مدير عام دائرة الاراضي والمساحة الموجه لأمين العاصمة بتاريخ ١٩٧٥/٦/٨ وكتاب أمين العاصمة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٤ وتديق النصوص القانونية يتبين / -

١ - ان المادة / ٢١ مكررة المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (بالرغم مما ورد من احكام في هذا القانون بشأن دفع التعويض لمجلس الوزراء تقسيط ما زاد على خمسة الاف دينار من بدل التعويض عن الارض المستملكة لمصلحة الحكومة او امانة العاصمة او المجالس البلدية او القروية او مؤسسة رعاية الشباب او سلطة محلية اخرى لمدة لا تزيد على خمس سنوات بفائدة ٤٪ من تاريخ الاستحقاق) .

٢ - ان الفقرة الاولى من المادة / ١٨ من قانون الاستملاك تنص على ما يلي (بعد ان يتم دفع التعويض لصاحب الارض او صندوق الخزينة كوديعة سواء اتفق على مقداره او جرى تقديره بمعرفة المحكمة تسجل الارض المستملكة باسم المنشئ بأمر من مدير الاراضي والمساحة) .

ومن النص الأخير الباحث عن تحديد الوقت الذي يسوز فيه تسجيل الارض المستملكة باسم المنشئ يتضح ان القانون لا يميز هذا التسجيل الا بعد ان يتم دفع كامل التعويض الى صاحب الارض او الى صندوق الخزينة كوديعة

اما كون المادة / ٢١ مكررة اجازت لمجلس الوزراء تقسيط ما زاد على خمسة آلاف دينار من بدل التعويض لمدة لا تزيد على خمس سنوات ، فان ذلك لا يؤثر على حكم المادة / ١٨ (أ) المشار اليها . اذ ان ما يستفاد من نص المادة / ٢١ ان الغرض من وضعه هو تسهيل عملية الدفع على المنشئ مولا علاقة له بعملية تسجيل الارض المستملكة على اسم المنشئ ذلك لان القانون قد افرد لهذه العملية الأخيرة نصا خاصا بها وهو نص المادة / ١٨ (أ) الذي لا يوجب التسجيل الا بعد دفع كامل التعويض .

ولا محل هنا القول بأنه في حالة صدور قرار بتقسيط بدل التعويض تصبح الاقساط ديناً بلزمة المنشئ وبالتالي يكون من الجائز تسجيل الارض باسم المنشئ قبل دفع

الاقساط - ذلك لأن التعويض الذي يستحقه صاحب الارض المستملكة بعد الاتفاق على مقداره او تقديره بمعرفة المحكمة يصبح برمته ديناً بلزمة المنشئ سواء اصدر قرار بتقسيطه ام لم يكن خاضعاً للتقسيط ولأن اتصاف التعويض بصفة الدين لا يؤثر على حكم القانون المتعلق بعملية التسجيل والميعاد المحدد لاجرائها .

هذا من أجل

وحيث ان نص المادة/١٨ (أ) صريح في ان تسجيل الارض على اسم المنشئ لا يمكن الا بعد ان يتم دفع كامل التعويض كما اسلفنا .

وحيث لا مبالغ للاجتهاد في مورد النص ، ولا عبرة للدلالة في متابعة التصريح عملاً بالمادتين ١٣ و ١٤ من الخبارة .  
فاننا نقرر تفسير النص المطلوب تفسيره على هذا الوجه .

صدر بتاريخ ١٩٧٥/٧/٩ .

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة المالية	المستشار الحقوقي	عضو محكمة	عضو الرئيس الثاني	بتفسير القوانين الرئيس
/ الاراضي مساعد	لرئاسة الوزراء	التمييز	لحكمة التمييز	الاول لحكمة التمييز
سليمان قواعين	شكري المهدي	عبد الرحيم الواكد	فواز الروسان	موسى الساكت

## تعليمات معدلة

### لتعليمات بدل خدمات المنطقة الحرة في العقبة

- بالاستناد الى المادة ٢٧ من نظام المنطقة الحرة في العقبة رقم ٢١ لسنة ١٩٧٣ قرر مجلس الوزراء الموافقة على ما يلي :-
- ١ - الغاء المادة (٨) من تعليمات بدل خدمات المنطقة الحرة في العقبة رقم (١) لسنة ١٩٧٣ والاستعاضة عنها بما يلي :-
- أ - يستوفى مبلغ مائتين وخمسين فلساً عن كل طن يدخل الى المنطقة الحرة وذلك كبديل لخدمات عامة مع مراعاة الفقرتين (ب) و (ج) التاليتين .
- ب - يستوفى دينار واحد عن كل سيارة ركاب صغيرة (تكسي) ولو كانت غير كاملة .
- ج - يستوفى ديناران عن كل سيارة اخرى او شاسية وعن كل رافعة او جرارة او تراكسور او قاطرة او ما شابهها ولو كان اي منها غير كامل .

٢ - الغاء الفقرة (٩) من الجدول الملحق بالتعليمات المشار اليها والاستعاضة عنها بما يلي :

الرقم	الفقرة	اصناف البضائع	وحدة	الاستيفاء	داخل المستودع	خارج المستودع
الرقم	الفقرة	اصناف البضائع	وحدة	الاستيفاء	داخل المستودع	خارج المستودع
٩		السيارات ، الجرارات ، التراكسورات ، القاطرات ، الروافع وما شابهها حتى ١٠٠٠ كغم	الواحدة		٧٥	٦٠
		من ١٠٠١ - ١٥٠٠ كغم		"	١٢٠	١٠٠
		من ١٥٠١ - ٢٠٠٠ كغم		"	١٦٠	١٥٠
		من ٢٠٠١ - ٣٠٠٠ كغم		"	٢٥٠	٢٠٠
		من ٣٠٠١ - فما فوق		"	٣٠٠	٢٥٠

١٩٧٥/٧/٢

### تصحيح خطأ مطبعي

وردت خطأ عبارة ( للمجلس بناء على تنسيب المدير ان يعطي تعويضاً للموظف ) في صدر الفقرة (أ) المعدلة بالمادة (٦) من النظام رقم (٦٢) المنشور بالعدد (٢٥٦٥) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٧/١٦ والعبارة الصحيحة هي كما يلي :

( للمجلس بناء على تنسيب المدير ان يعطي تعويضاً لورثة الموظف )

هكذا من الأصول